SEBHA UNIVERSITY CONFERENCE PROCEEDINGS, VOL.5 NO. 2 2026
DOI: 10.51984/VTWM3D65

وقائع مؤتمرات جامعة سبها
Sebha University Conference Proceedings
Confrence Proceeeding homepage: http://www.sebhau.edu.ly/journal/CAS

الهجرة الغير شرعية و انعكاسها على التركيبة الاجتماعية للمجتمع الليبي

جميلة مسعود عيسى

قسم الخدمة الاجتماعية، كلية الأداب الزاوية، جامعة الزاوية، ليبيا

الملخص

يهدف البحث إلي الوصول لمعرفة موسعة عن الهجرة غير الشرعية إلي ليبيا، وعن مدي انعكاسها علي التركيبة الاجتماعية للمجتمع الليبي من خلال وضع مجموعة من الأهداف، تمثلت في التعرف على الهجرة غير الشرعية إلي ليبيا من حيث معرفة العوامل والأسباب وأنواع المهاجرين وطرق وأساليب الهجرة المتبعة ، كذلك التعرف علي التركيبة الاجتماعية للمجتمع الليبي، والتعرف على أبرز وأهم الانعكاسات والأثار السلبية التي تتركها الهجرة غير الشرعية إلي ليبيا، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي وبالرجوع إلي نتائج الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الهجرة غير الشرعية، وقد توصلت الدراسة لمجوعة من النتائج كان أهمها وجود العديد من الانعكاسات السلبية علي التركيبة الاجتماعية للمجتمع الليبي.

الكلمات المفتاحية:

التركيبة الاجتماعية
المجتمع الليبي
الهجرة غير الشرعية
الانعكاس

Illegal Immigration and Its Impact on the Social Structure of Libyan Society

Jamila Masoud Issa

Department of Social Work, Faculty of Arts – Zawiya, University of Zawiya, Libya

ABSTRACT

The research aims to gain comprehensive knowledge about illegal migration to Libya and its impact on the social structure of Libyan society. This research aims to establish a set of objectives, including identifying the factors, causes, types of migrants, and the methods and techniques used to migrate. It also aims to identify the social structure of Libyan society and to identify the most prominent and significant negative repercussions and effects of illegal migration to Libya. Using a descriptive and analytical approach and by reviewing the results of previous studies on illegal migration, the study reached a number of conclusions, the most important of which was the existence of numerous negative repercussions on the social structure of Libyan society.

Keywords:

Social Structure
Libyan Society
Illegal Immigration
Reflection

المقدمة

الهجرة كظاهرة اجتماعية قديمة قدم الأنسان نفسه، فقد لازمت الهجرة الانسان منذ بداء الخلقية وهي ظاهرة طبيعية، تعد عملية من عمليات الحراك السكاني والاجتماعي، حيث يحدث حصولها نتيجة العديد من العوامل والأسباب منها م اهو طبيعي نتيجة التغيرات المناخية والزلازل والفيضانات، ومنها ما نتج عن البشر مثل الصراعات والحروب التي تساهم في تهجير ونزوح العديد من السكان، ومنها ما كان سببه اقتصادي متمثلا في نقص الموارد وانتشار الفقر والعوز في بعض المجتمعات.

ونتيجة لتفاقم هذه الظاهرة وتفاقم أثارها على العديد من الدول المطلة على حوض البحر الأبيض فقد عقد مؤتمراً دولياً في المغرب" في مطلع أكتوبر 2005م لوزراء داخلية 5+5 (ليبيا ، تونس، الجزائر والمغرب وموريتانيا من الجانب المغاربي، وفرنسا وإسبانيا والبرتغال وإيطاليا ومالطا من الجانب الأوروبي) وكان عقد المؤتمر لمناقشة تزايد الهجرة غير الشرعية إلي أوربا ووضع خطة مشتركة لمواجهة الظاهرة، وفي هذا الإطار أعلنت دول المغرب العربي عن حاجتها إلي مزيد من المساعدات الاقتصادية من الاتحاد الأوروبي لوقف الهجرة غير المشروعة إلي أوروبا. " **(فرج، 2012م، ص9)**

ومن هذا المنطلق ولأهمية موضوع الهجرة غير الشرعية، وأهمية معرفة الأثار والانعكاسات السلبية الناتجة عنها، ستناول في هذا البحث بعض المواضيع المتعلقة بها، في صورة مباحث حيث تمثل المبحث الأول في صورة عامة عن الهجرة الغير شرعية إلى ليبيا، والمبحث الثاني ستناول فيه انعكاسات الهجرة غير الشرعية على التركيبة الاجتماعية للمجتمع الليبي.

*Corresponding author:
E-mail addresses: jamilamasssoud@gmail.com
Article History: Received 28 February 2025 - Received in revised form 01 May 2026 - Accepted 10 June 2026

مشكلة البحث

تعتبر مشكلة الهجرة غير الشرعية من أبرز التحديات التي تواجهها ليبيا منذ سنوات عدة، والتي ازدادت وبرزت معالم خطورتها في السنوات الأخيرة كنتيجة مصاحبة للعديد من المشاكل والتداعيات السياسية والأمنية، حيث ساهمت تلك التداعيات بشكل غير مباشر في تدفق أعداد كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين من دول الجوار الأفريقي وبعض الدول الأسيوية، الأمر الذي جعل هناك صعوبة وعدم قدرة في السيطرة على كل المنافذ البرية والبحرية على الرغم من كل الجهود المبذولة لمكافحتها والحد منها، وكل هذا التوجه والتدفق البشري كان بسبب عامل الجذب الذي تتمتع به ليبيا من خلال موقعها الجغرافي الذي يميزها عن غيرها من دول القارة الأفريقية وخاصة تلك المطلة علي حوض البحر المتوسط، هذا الموقع الحيوي القريب من شواطئ أوربا جعل منها هدف وملاذ يسعي الكثير من المهاجرين غير الشرعيين الطامحين للهجرة لدول أوربا للوصول إليه ؛ إلا أن هذا الوصول لم يكن وصول عابر بل تزامن معه ظهور العديد من المخاطر والأثار والانعكاسات على كافة مظاهر الحياة في المجتمع الليبي ، الأمر الذي جعل من الأهمية الوقوف عندها ودراستها والبحث في أسبابها والوقوف عند انعكاساتها ولمعرفة تأثيرها على البناء والتركيبية الاجتماعية للمجتمع الليبي.

ومن هنا فقد صيغة مشكلة البحث في تساؤل رئيس مفاده " ما الانعكاس الذي تشكله الهجرة غير الشرعية على التركيبة الاجتماعية للمجتمع الليبي ".

أهمية البحث

1. تأتي أهمية البحث من أهمية موضوع البحث، الذي يدرس الهجرة غير الشرعية ومدى الانعكاس الذي يحدثه على التركيبة الاجتماعية للمجتمع الليبي.
2. كذلك قلة الدراسات التي تناولت مدى تأثير الهجرة الغير شرعية على التركيبة الاجتماعية للمجتمع الليبي من حيث الأثار الاجتماعية السلبية.
3. يمكن أن يكون هذا البحث إضافة علمية قد يستفاد منها في مجال البحوث المتعلقة بالهجرة الغير شرعية.

أهداف البحث

مما لا شك فيه أن لكل بحث أهداف يسعى لتحقيقها ويعمل على الوصول إليها ويتمثل الهدف الرئيس للبحث في " التعرف على الانعكاس الذي تشكله الهجرة غير الشرعية على التركيبة الاجتماعية للمجتمع الليبي ".

والذي ينبثق عنه مجموعة من الأهداف الفرعية المتمثلة فيما يلي:

1. التعرف على الهجرة غير الشرعية في ليبيا من حيث (العوامل – وأنواع المهاجرين – والأسباب – وطرق وأساليب الهجرة غير الشرعية).
2. التعرف على انعكاس الهجرة غير الشرعية على التركيبة الاجتماعية للمجتمع الليبي.

تساؤلات البحث

يتمثل التساؤل الرئيس للبحث في:

"ما الانعكاس الذي تشكله الهجرة غير الشرعية على التركيبة الاجتماعية للمجتمع الليبي ".

ويتفرع من هذا التساؤل التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما الأسباب الرئيسية والعوامل المؤدية للهجرة غير الشرعية إلى ليبيا.
2. ما أبرز انعكاسات الهجرة غير الشرعية على التركيبة الاجتماعية للمجتمع الليبي

منهج البحث

يدخل هذا البحث ضمن البحوث الوصفية التحليلية، ويهدف هذا النوع من البحوث إلى وصف الظاهرة محل البحث وتشخيصها، وإلقاء الضوء على جوانبها المختلفة، وجمع البيانات اللازمة عنها مع فهمها وتحليلها؛ من أجل الوصول إلى المبادئ والقوانين المتصلة بمجالات الحياة المختلفة، ويندرج هذا البحث ضمن الدراسات المكتبية التي استعانت فيها الباحثة بمجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الهجرة الغير شرعية للاستفادة من نتائجها ومن إطارها النظري، والاستعانة أيضاً ببعض المراجع ذات العلاقة بموضوع البحث.

مفاهيم ومصطلحات البحث

الهجرة:

تعرف " بأنها عبارة عن عملية الحركة والانتقال من منطقة إلى أخرى، إما لتحسين وضع المهاجر الاقتصادي، أو هرباً من ظروف مناخية سيئة، أومن ظواهر طبيعية مخيفة أو من ضغط سياسي، وليس شرطاً في الهجرة أن ينتقل الأنسان إلى مكان أفضل من مكانه فقد ينتقل إلي مكان أسوأ؛ لكي يخلص من عدو غاشم أومن ضغط سياسي". **(الفيل، 2000م، ص11).**

وتعرف الهجرة من الجانب الاجتماعي

"بأنها عبارة عن فرار فردي أو جماعي، من وضع اجتماعي غير مرغوب فيه لاتصافه بالحرمان النسبي، إلى وضع أخر تتوافر فيه إمكانيات تحقيق واشباع حاجاته وطموحاته". **(السيد، 2006م، ص312)**

الهجرة الغير شرعية

تعرف بأنها " تياراً من تيارات الهجرة العالمية الموجودة في كثير من دول العالم المتقدم، وتعني انتقال الأفراد والجماعات من دولة أقل إلي دولة أحسن على مستوي الجانب المادي، ويكون الانتقال من دولة إلي أخرى دون وثائق سفر أو موافقات عبر البر والبحر، بطرق مخالفة للتشريعات واللوائح التي تنظم الخروج والدخول من دول الأصل إلي الدول المضيفة". **(الورفلي، 2016م، ص75).**

أما القانون الليبي فيعرف الهجرة غير الشرعية

" بأنها دخول البلاد أو الخروج منها من غير الأماكن المحددة للدخول والخروج وبدون أذن من الجهات المختصة، وبدون تأشيرات صحيحة صادرة عن الجهات المخولة بمنح تأشيرات الدخول "". **(القانون رقم 6، 1987م).**

أما المهاجر غير الشرعي

فيعرف بأنه" دخول الشخص حدود دولة ما دون وثائق قانونية تفيد بموافقة هذه الدولة على ذلك ". **(الأصفر وآخرون، 2010م، ص10).**

الانعكاس

يعرف الانعكاس في قاموس المعاني الجامع بأنه " انعكس الشَّيءُ عليه: ظهر أثرُه عليه كان للحادث انعكاسات خطيرة على المنطقة. **(قاموس المعني الجامع)**

وفي هذا البحث نقصد بالانعكاس الأثر السلبي الذي تتركه الهجرة غير الشرعية على التركيبة الاجتماعية للمجتمع الليبي.

التركيبة الاجتماعية

" تعرف التركيبة الاجتماعية أو البناء الاجتماعي " بأنه هو تلك النظم الاجتماعية التي تصل عن طريقها الجماعات السكانية إلي حالة من الترابط

والتكامل وتؤدي بدورها لتكوين مجتمع ". **(قشوط، ب_س، ص29)**

ويقصد بالبناء الاجتماعي كذلك

" بأنه مجموعة العلاقات الاجتماعية والنظم التباينة التي تتكامل وتتنسق من خلال الأدوار الاجتماعية، فثمة أجزاء مرتبة متسقة تتدخل في تشكيل الكل الاجتماعي وتتحد بالأشخاص والزمر والجماعات، وما ينتج عنها من علاقات وفقا لأدوارها الاجتماعية التي يرسمها لها الكل وهو البناء الاجتماعي. **(أبوزيد، 2011م، ص12)**

النظرية المفسرة لموضوع البحث

يستعين الباحث عند تناول أي موضوع أو مشكلة بالبحث بمجموعة من الأطُر النظرية التي تساعده في وصف وتفسير سلوك الأنساق التي يتعامل معها في المجتمع، أو التي قد يتدخل لمساعدتها والتأثير في مواجهة الموقف الاشكالي التي تمر به، تلك الجماعة أو النسق الاجتماعي، كذلك تمكنه من معرفة العوامل والمتغيرات المؤثرة في المشكلة التي يتعامل معها الباحث

وعلى هذا الأساس قامت الباحثة بتوظيف النظرية الوظيفية؛ لملائمته لموضوع البحث؛ لا مكانية توظيفه لخدمة أهدافه.

النظرية البنائية الوظيفية

حاول المنظور الوظيفي أن يحلل المجتمع في ضوء ظروفه المعاصرة، وفي ضوء العلاقات المتبادلة بين مكوناته، حيث يركز في دراسته للظواهر الاجتماعية على فكرتي التكامل، والتبات التي تهتم بدراسة العلاقة بين العناصر المساندة للبناء الاجتماعي، أي العلاقات القائمة داخل البناء الاجتماعي، ويرى هذا المنظور تحليل أي ظاهرة اجتماعية يعتبر جزءً من دراسة النظام القائم المستمر، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال تحليل المجتمع كنسق تتساندً متغيراته وظيفياً. **(الجولاني، 1997م، ص 134).**

ترتكز البنائية الوظيفية، كنظرية للمجتمع على أربع مقدمات منطقية أساسية هي:

1. المجتمع نظام كلي، أي أنه كل يتكون من أجزاء تعتمد على بعضها البعض.
2. هذا الكل النظامي يأتي قبل الأجزاء، أي أنه لا يمكن فهم أي جزء من أجزائه مثل (السمات الثقافية والمؤسسات القانونية والنظم الأسرية إلا بالإشارة إلى نظام المجتمع ككل.
3. إن فهم الجزء بالإشارة غلي الكل يتم بالنظر إلى أن الجزء يقوم بوظيفة من أجل المحافظة على الكل وتوازنه وبذلك تكون العلاقة بين الجزء والكل علاقة وظيفية
4. إن الاعتماد المتبادل بين الأجزاء في حد ذاته هو اعتماد وظيفي إذ أن الأجزاء تعزز بعضها البعض، وتتطابق مع بعضها وبهذه المطابقة المشتركة تعمل الأجزاء على المحافظة على الكل. **(الأحمر، 2004م، ص41).**

فالمهاجر غير الشرعي والذي يعتبر أحد أجزاء المجتمع، عندما لا يؤدي وظيفته على الوجه الأكمل فأنه بالتالي يتسبب في اختلال البناء الاجتماعي للمجتمع الليبي، وعندما لا تؤدي باقي الأجزاء وظائفها المنوطة به كالنظام الأمني والتعليمي والصحي فيما يختص بمواجهة الهجرة غير الشرعية فأنه سيحدث خلل في باقي الأجزاء الأخرى المكونة له، كذلك عندما تختل القيم الثقافية للمجتمع بسبب المهاجرين غير الشرعيين، فبالتالي سيحدث تغير في قيمه وقيم أفراده.

الدراسات السابقة

تشكل الدراسات السابقة أهمية كبيرة للبحث العلمي، لأنها تتيح للباحث الاطلاع على كل المعلومات التي لها علاقة بموضوع البحث، وعلى ذلك فأنها تزود الباحث بالنتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة ومن ثم يبني عليها الباحث دراسته.

1. **دراسة (الناني، 2012م) بعنوان** " الهجرة غير الشرعية إلى أوربا عبر ليبيا " الأثار الاجتماعية على المجتمع الليبي.

هدفت الدراسة للتعرف والاجابة على ما يلي:

- ✓ التعرف على الأسباب التي دفعت المهاجرين غير الشرعيين إلي أتخاد ليبيا منطقة عبور.
- ✓ معرفة أهم أثار الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا على كل من المجتمع الليبي ودول المهجر ودول الاستقبال.
- ✓ التعرف على الأثار الاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي.

أستعان الباحث للوصول إلى نتائج يستفاد منها في دراسته بمنهج دراسة الحالة، الذي يقع من ضمن الدراسات الوصفية، وتمتلت عينة الدراسة في 20 حالة من الذكور من جنسيات أفريقية مختلفة من المهاجرين غير الشرعيين.

وتوصلت الدراسة لجملة من النتائج كان أبرزها:

- ✓ أن أهم دوافع ذه الظاهرة الدوافع الاقتصادية وكذلك الاجتماعية، وتأتي بعدها عديد من الدوافع ذات التأثير المباشر مثل الجغرافية والديمغرافية.
- ✓ القبول على ضرورة وجود علاقة ارتباطية بين الهجرة غير الشرعية وتغيير في بعض القيم والعادات الاجتماعية في ليبيا وتحديداً مدينة طرابلس.

2. **دراسة (اشنيبو، 2015م):** بعنوان " العوامل الاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية وتأثيرها على المجتمع الليبي (دراسة على المهاجر المصري إلي ليبيا).

هدفت الدراسة للتعرف على ما يلي:

- ✓ معرفة الأسباب والعوامل المؤدية إلى ظاهرة الهجرة المصرية وأثارها على المجتمع الليبي في أبعاده الإيجابية والسلبية.
- ✓ التعرف على العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤدية للهجرة المصرية إلي ليبيا.
- ✓ معرفة الأثار الاجتماعية والاقتصادية للهجرة المصرية إلى ليبيا.

وتوصلت الباحث في دراسته لجملة من النتائج أهمها:

- ✓ اتفقت أراء جميع المبحوثين أي بنسبة تصل إلى 100%إن هناك أسباب اجتماعية واقتصادية وديموغرافية كامنة وراء الهجرة المصرية إلى ليبيا وذلك بسبب ارتفاع معدلات الفقر وتدهور الأوضاع الاقتصادية وتفشي البطالة.
- ✓ من أسباب اختيار المصريين الهجرة إلى ليبيا وذلك بسبب قربها من مصر حيث ولتوفر فرص العمل في ليبيا ولتحقيق أرباح ومكاسب مادية ولعدم وجود موانع وقيود رسمية في عملية الدخول والخروج والإقامة.
- ✓ أغلب المبحوثين يرون أن تكاليف المعيشة في ليبيا رخيصة بالمقارنة مع غلوها بمصر وذلك لرخص تكاليف المعيشة في ليبيا وتوفر أغلب السلع بأسعار زهيدة.
- ✓ يؤكد أغلب المبحوثين على وجود عمليات تهريب المهاجرين بين مصر وليبيا وذلك بسبب الظروف التي تعيشها البلاد والانفلات

الأمني وعدم السيطرة على المنافذ والحدود الأمر الذي ساعد في زيادة عملية تهريب المهاجرين.

- ✓ أثرت الهجرة المصرية في البناء الاجتماعي والثقافي للمجتمع الليبي وعلى عادات المجتمع وتقاليده من خلال وجود مجمعات سكانية خاصة بهم وهي مباني عشوائية داخل الاحياء السكانية والتي تكثر فيها في الغالب تجارة الممنوعات وكذلك ظهور بعض العادات والثقافة التي يغلب عليها الطابع المصري مثل مقاهي الشيشة.

وللوصول إلى نتائج الدراسة أستعان الباحث بمنهج المسح الاجتماعي عن طريق العينة، والتي كان حجمها 50 مفردة من الأفراد المحتجزين بمراكز الإيواء، وباستخدام استمارة جمع البيانات والمقابلة وبالرجوع إلى الوثائق والإحصاءات الرسمية المتاحة.

4.دراسة (سعد، 2022م): بعنوان " الهجرة غير الشرعية في ليبيا خلال الفترة من (2011-2016م) أسبابها وطرق مكافحتها – دراسة تطبيقية لبعض المدن الليبية.

هدفت الدراسة للتعرف على ما يلي:

- ✓ التعرف على الأسباب التي دفعت بالمهاجرين إلى الهجرة غير الشرعية إلى ليبيا.
- ✓ التعرف على السبب وراء اختيار ليبيا كوجهة للهجرة غير الشرعية إلى ليبيا.
- ✓ التعرف على الأضرار المترتبة عن الهجرة غير الشرعية إلى ليبيا.

استعان الباحث في دراسته على المنهج الوصفي التحليلي، والاعتماد على العينة العشوائية لمجموعة من المهاجرين من جنسيات مختلفة المتواجدين في المدن الليبية المحددة (زوارة، غريان، طرابلس، سبها) والمتواجدون في مراكز الأيواء وشملت بعض العاملين في جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية وبعض الإدارات الأخرى. كذلك كانت الأداة المستخدمة في الدراسة هي الاستبيان والمقابلة وكذلك الاستعانة بالتقارير والدوريات التي تصدر عن بعض المنظمات الدولية وببعض المعلومات من الجهات المختصة بهذا الشأن.

توصل الباحث من خلال الأهداف التي وضعها للدراسة للوصول لجملة من النتائج أهمها:

- ✓ من أسباب تزايد ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى ليبيا: الموقع الجغرافي الذي تتميز به ليبيا واتساع حدودها وعدم وجود التشريعات القانونية الرادعة.
- ✓ الأسباب التي دفعت المهاجرين لاتخاذ قرار الهجرة هي أسباب اقتصادية بالدرجة الأولي تليها أسباب اجتماعية وسياسية.

5.دراسة (شيبك، 2023م): بعنوان " الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي ".

هدفت الدراسة للتعرف على ما يلي:

- ✓ تسليط الضوء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المجتمع الليبي.
- ✓ معرفة الانعكاسات والأثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الهجرة غير الشرعية وما يترتب عليها من إخلال في المنظومة الأمنية.
- ✓ معرفة أهم المشاكل والتحديات التي تفرضها هذه الظاهرة على استقرار وامن المجتمع الليبي.

اعتمدت الباحثة في دراستها على المنهج الوصفي التحليلي، لوصف وتحليل مشكلة الدراسة وتوصلت لمجموعة من النتائج كان أهمها:

- ✓ الاخلال بالتوازن الديموغرافي والسكاني حيث يوجد في ليبيا أكثر من 44 جنسية من المهاجرين غير الشرعيين وهو ما يعد تهديداً للتركيبة الديموغرافية وضرباً للنسيج الاجتماعي.
- ✓ انتشار ظاهرة التسول وممارسة الرذيلة وظاهرة السحر والشعوذة.
- ✓ انتشار الجرائم بأنواعها كالسرقة، الخطف، القتل، بالإضافة إلى انتشار الجريمة المنظمة خاصة تجارة البشر وتجارة المخدرات.

التعقيب على الدراسات السابقة

أوجه الاتفاق

- ✓ اتفقت الدراسات السابقة مع البحث الحالي في تناول مشكلة أو موضوع البحث وهو الهجرة غير الشرعية إلى ليبيا.
- ✓ اتفقت في اختيار المنهج العلمي المتبع في الدراسة وهو المنهج الوصفي التحليلي.

أوجه الاختلاف

- ✓ اختلفت الدراسة الحالية مع كل الدراسات السابقة باستثناء دراسة (سعاد فرج شبيك) في أنها دراسة مكتبية، والدراسات الأخرى ميدانية اعتمدت على أساليب إحصائية باستخدام أداة الاستبيان والمقابلة.
- ✓ اختلفت معهم أيضاً في مجال التخصص حيث أن الدراسة الحالية أجريت في مجال الخدمة الاجتماعية.

ما يميز الدراسة الحالية

ركزت الدراسة الحالية على انعكاس وتأثير الهجرة غير الشرعية على التركيبة الاجتماعية للمجتمع الليبي.

الإطار النظري للبحث

المبحث الأول: الهجرة غير الشرعية إلى ليبيا

تعد الهجرة بصفة عامة حق من حقوف الإنسان أقرتها له مواثيق الأمم المتحدة ومن قبلها الشريعة الإسلامية، وهي حق مشروع لتحسين الأوضاع الاقتصادية والبحث عن الرزق، وقد تكون هذه الهجرة دائمة كما في حالات التهجير لأسباب قد تكون سياسية أو اجتماعية ذات طابع معين، وقد تكون مؤقتة لدول يظنون أنها ستحقق أحلامهم سواء أكانت اقتصادية أو اجتماعية، وفي إطار مشروعية الهجرة، وهي حق مكفول لكل إنسان فيجب أن يمارس هذا الحق من خلال الإطار القانونية التي تحددها كل دولة لدخول الأجنبي إلي أراضيها، وفي حالة مخالفة هذا الإطار تتحول الهجرة من حق إلي عمل غير مشروع، تحدده كل دولة وفقاً لقانونها والإجراءات التي تتخذها لمواجهة المهاجرين غير الشرعيين". **(حمد وآخرون، 2014م، ص139).**

والهجرة غير الشرعية ظاهرة عانت منها العديد من شعوب العالم، ومن بينها ليبيا التي بدأت فيها الظاهرة بالظهور منذ عام 1951م ولكنها تزايدت في السبعينات من القرن الماضي وتحديداً في ظل ظهور النفط والبرامج التنموية، ليحول ليبيا من بين الدول الفقيرة لتصبح دولة منتجة ومصدرة للنفط، وكان هذا عاملاً أساسياً ساعد على جذب الهجرة إلى ليبيا إما مقصداً أو منطقة

عبور إلى أوربا". **(الكوت، 2017م، ص131).**

وفي هذا الوقت شهدت ليبيا تدفق إعداد كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين وبخاصة من أبناء الدول الأفريقية المجاورة عن طريق مناطق الجنوب الليبي، حيث ارتبطت الهجرة غير الشرعية في بداية الأمـر بما تشهده ليبيا من تنفيذ لمشروعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية وخططتها الاستثمارية للعوائد النفطية خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، وقد تنامي عدد المهاجرين ما بعد عام 1985م بشكل كبير فقد بلغ عدد الوافدين في مدينة الكفرة وحدها 7000 أي ما نسبته % 14 من عدد السكان البالغ 50000 خمسون إلف نسمة حسب تعداد 2006م، وحسب نتائج الحصر الميداني الذي قامت به الإدارة العامة للجوازات والجنسية فرع الكفرة لعام 2005م، حيث بلغ عدد الوافدين الموجودين في الكفرة 14127أربعة عشر إلف ومائة وسبع وعشرون فرداً يشكلون ما نسيته 33 % من إجمالي عدد السكان المقيمين في المنطقة ويشكل الوافدين من الجنسيات الإفريقية اعلي نسبة فقد وصلت نسبتهم حوالي 59% من إجمالي الوافدين. **(عوض، 2007م، ص25).**

بالإضافة لذلك فقد لعب الموقع الجغرافي لليبيا دوراً مهماً في خارطتها السياسية براً وبحراً وجواً، رغم إنها دولة كبيرة المساحة قليلة السكان، نظراً لما يمثله موقعها من أهمية بالنسبة للعالم جعلت الجميع يجمعوا على أن تكون هذه المساحة مثالية في نظر سكانها ونظر العالم، حيث إن الموقع ساهم في جذب السكان من الدول المجاورة وغير المجاورة، إما على شكل هجرة فردية أو جماعية، بطرق شرعية أو غير شرعية غير مقننة، بحثاً عن فرص عمل ومستوي اقتصادي وصحي أفضل خاصة وإن كانت المنطقة المهاجر إليها أفضل اقتصاديا وباب العمالة مفتوح ". **(سعد، 2022م، ص16)**

أولاً: عوامل الطرد والجذب المسببة للهجرة إلى ليبيا

الهجرة الغير شرعية إلى ليبيا لم تكن من فراغ أو بغير تخطيط من قبل المهاجرين من مختلف الدول، فهناك العديد من العوامل التي ساهمت في أن تكون ليبيا مقصد للمهاجرين غير الشرعيين وهذه العوامل تمتلث في نوعين من العوامل الرئيسية التي دفعت بالمهاجر لاختيار ليبيا كمقصد للهجرة أما للإقامة وأما للعبور منها إلى عالم أخر، وتمثل العاملان في عامل الطرد والدفع من دولة الإقامة وعامل الجذب إلي دولة المهجر والتي تمتلث في هذا البحث في دولة ليبيا.

حيث يرى (عواد، 1992م، ص 65) بأن عوامل الجدب المسببة للهجرة تتمثل فيما يلي:

1. توفر الفرص الأفضل بالنسبة لبعض المهن والوظائف أو العمل في مجال يرغب فيه الفرد
2. توفر فرص الكسب كالحصول على دخل أحسن.
3. الرغبة في المعيشة بأوضاع بيئية أفضل من حيث المناخ والسكن والتعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى.
4. الانتقال من أجل اللحاق بالعائل ومثال على ذلك هجرة الشخص الذي يرتبط بعلاقة عائلية مع شخص أخر أوهجرة الإناث من أجل اللحاق بالزوج.
5. توافر الأنشطة المتنوعة في المدن الكبيرة، ومثال على ذلك تلك الأنشطة التي تجذب قاطني المدن الصغيرة أو القرى سواء أكان منها الثقافي أم الفكري أو الترفيهي.

أما (الرياني، 2021م، ص14.15) فيرى أن عوامل الطرد تتمثل في الاتي:

1. نقص الموارد المعدنية وشبه المعدنية ومصادر الطاقة في المنطقة المهاجر منها الفرد.
2. نقص الموارد المائية اللازمة لتنفيذ الخطط التنموية والاقتصادية والاجتماعية.
3. عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي نتيجة للاضطرابات السياسية المحلية.
4. وقوع الحروب بين الدول لأسباب مختلفة.
5. النزاعات المسلحة والحروب والانفلات الأمني، كما هو الحال في دارفور بالسودان، والصومال، وليبيا، وسوريا، واليمن، والعراق، وغيرها من الدول الافريقية والاسيوية.
6. حصول الكوارث الطبيعية كالهزات الأرضية والبراكين والفيضانات والانهيارات الأرضية.

ثانياً: أصناف المهاجرين غير الشرعيين داخل ليبيا

على الرغم من وجود العديد من المهجرين غير الشرعيين في ليبيا، إلا أنه هناك اختلاف في نوع المخالفة أو التجاوز الذي من خلاله يمكن أن يتم تصنيفهم كمهاجرين غير شرعيين، ومن بين هذه التصنيفات التي وضعت لوصفهم ما يلى:

1. الإقامة غير الشرعية

وبقصد بها "دخول الأشخاص إلي دولة ما بصورة شرعية، ولكن مع مرور الوقت يصبح مخالفاً للقانون وتصبح إقامته غير شرعية، كما في حالة حصوله على أذن بالزيارة، أو تأشيرة عبور، أي تجاوز المدة المصرح له بالتواجد خلالها داخل حدود الدولة". **(تقرير الهجرة الدولية والتنمية، 2016م، ص57).**

2. التهريب البشري

"يعاني المجتمع الدولي حالياً من ازدياد أعداد عصابات التهريب البشري، والتي أصبحت نشاطاً مهنياً منظماً، تجني من ورائه أموالاً طائلة حيث كانت تنظم عقود شفوية مع الراغبين في الهجرة، حيث يقوم المهاجر بدفع قيمة مالية تختلف من حالة إلي أخرى تبعاً لطبيعة الدولة المهاجر إليها، وطول الرحلة والطبيعة الجغرافية وإجراءات الأمن والحراسة لتلك الدولة." **(الأصفر، 2010م، ص 29).**

3. اللجوء

" إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أعدته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1948م قد نص صراحة على حق كل فرد في أن يلجأ إلي بلاد أخرى أويحاول الالتجاء إليها هرباً من الاضطهاد ". **(موساوي، خلادي، 2018م، ص5).**

وفي ليبيا يتواجد العديد من الأفراد الذين يمتلكون تلك التصنيفات من دول عدة، وخاصة الدول الأفريقية، وبعض الأفراد الذين جاءوا من دول أسيا بحجة العمل عن طريق شركات خاصة، فتجاوزوا فترة بقاءهم ومدة الإقامة الممنوحة لهم من قبل ذوي الاختصاص، الأمر الذي وضعهم تحت إطار المهاجرين غير الشرعيين.

ثالثاُ: الأسباب التي أدت لتدفق المهاجرين غير الشرعيين إلى ليبيا.

لم يكن تدفق واندفاع المهاجرين غير الشرعيين إلى ليبيا واختيارها لتكون

الوجهة لتحقيق أمالهم وتطلعاتهم بشكل عشوائي أودون دراسة جدوى، ففي الغالب هناك العديد من الأسباب والمميزات التي جعلت من ليبيا محط انظار ومقصد للمهاجرين العابرين أو المقيمين فيها، ولتجار البشر العاملين في مجال الهجرة غير الشرعية في العديد من دول الجوار، وهذه الأسباب متباينة فمنها ما يتعلق بطبيعة المكان الجغرافية، والأخر قد يرتبط بالدولة وسياستها ووضعها الأمني ومن ضمن تلك الأسباب ما يلي:

1. **" قرب ليبيا من السواحل الإيطالية:** حيث مكن وساعد موقع ليبيا الجغرافي القريب من السواحل الإيطالية بشكل خاص، من توجه المهاجرين غير الشرعيين إلى ليبيا للانتقال منها إلى أوربا.
2. **الانفلات الأمني في ليبيا:** إن حالة الفوضى الأمنية التي تعيشها ليبيا وعدم السيطرة على حدودها شجع المهاجرين غير الشرعيين لاختيارها كمجال حيوي وغير منضبط للانتقال منها إلى أوروبا.
3. **غياب السلطة الليبية:** وعدم تطبيق الأنظمة والقوانين شجع دخول المهاجرين إلى ليبيا وسهل الانتقال إلى أوربا رغم خطورة الرحلة التي تتعرض للقرصنة من قبل البحارة غير النظاميين.
4. **الإجراءات المتشددة:** التي أقامتها دول المقصد لحماية حدودها وتأمينها من المهاجرين غير الشرعيين، عبر إقامة المراكز الإلكترونية للمراقبة وبناء جدار حدودي مجهز برادارات وأجهزة رؤية ليلية، وإنشاء وكالة متخصصة (فرونتكس) التي تعني بحراسة الحدود والسواحل وعمليات صوفيا لدول أعضاء الاتحاد الأوروبي، مما أضطر أغلب المهاجرين للبقاء في ليبيا. **(أبوخشيم وآخرون، 2014م، ص33)**
5. موقع ليبيا الاستراتيجي المتاخم لدول الساحل والصحراء جعلها تشكل بذلك دولة استقبال وعبور للمهاجرين غير الشرعيين. **(شبيك، مرجع سبق ذكره، ص131).**

رابعاً: طرق وأساليب الهجرة الغيرشرعية إلى ليبيا

ويرى (الشهاوي، 2019م، ص45. 46. 47) للهجرة غير الشرعية العديد من الطرق والأساليب، منها ما هو تقليدي ومنها ما هو مبتكر وجديد ومن بين تلك الطرق المتعارف عليها ما يلى:

1. **سماسرة تهريب الأفراد:** وهم مجموعة من الأفراد اعتادوا التخطيط لتنفيذ مخططاتهم الإجرامية في مجال تهريب البشر خارج البلاد، بطرق غير شرعية حيث يقوم السماسرة بإيهام الراغيبين للسفر إلى الدول الأجنبية من مختلف الدول، بأنهم سيقومون بتذليل الصعاب لهم لحين الوصول إلي الدول المراد الوصول إليها مقابل مبالغ مادية كبيرة، حيث يتم تجميع المهاجرين بمدن معينة ومن ثم يتم نقلهم إلى بعض المناطق المتفق عليها تمهيداً لنزولهم إلي الساحل ونقلهم بقوارب صغيرة.
2. **الأفراد العاملين في مجال الصيد:** حيث يقوم هؤلاء الأفراد بالاتفاق مع سماسرة التهريب على شراء أحد مراكب الصيد، ويتم الأبحار بها من أحد موانى الصيد إلي أن يتم وصولها إلى منطقة إنزال أفراد الهجرة غير الشرعية وتقوم المراكب أما بتوصيل الأفراد لأحد المراكب التجارية، أو التوجه بالأفراد مباشرة إلى البلد المراد الوصول إليه، وذلك من خلال القفز من المركب في المياه الإقليمية للدولة المراد الهجرة إليها.
3. **طرق التهريب الجوية:** وتتم عن طريق التزوير في تأشيرات دخول الدول الأوروبية، أو تقديم مستندات مزورة للتمكن من الحصول على تأشيرة دخول للدول الاوربية بطريقة غير مشروعة، ومنها ما يتم عبر المطارات الليبية.

وكل تلك الطرق والأساليب انتشرت في ليبيا بشكل كبير وواسع وفي العديد من المدن وبالتعاون مع مجموعات من الخارج، في ظل غياب الرقابة المشددة على المنافذ البرية والبحرية والجوية، وفي ظل انتشار الرشوة والفساد الذي ساهم في حماية المهربين والتستر عليهم أما مقابل مبالغ مالية أو مقابل تبادل منافع وخدمات، كذلك في ظل حماية وامتهان بعض الأسر والمدن لهذه المهنة الغير مشروعة والدفاع عنها بشكل مستميت واعتبارها مصدر دخل لهم ولأسرهم، مما أعطها طابع الشرعية والقبول المجتمعي.

المبحث الثاني

الهجرة غيرالشرعية و انعكاسها على التركيبة الاجتماعية للمجتمع الليبي

للهجرة غير الشرعية العديد من الأثار من الناحية الاجتماعية فتؤثر الهجرة في العمليات والبني الاجتماعية وفي شخصيات الأفراد والجماعات، ففي الجماعات المستقرة يتسبب الانتقال من مكان إلى أخر في قطع الصلات والروابط الاجتماعية في حين أن قدوم مهاجرين من الخارج كثيرا ما يدخل عناصر غير متجانسة ثقافيا وحضاريا مع الجماعات المستقرة التي قدموا إليها. **(علي، 2010م، ص206).**

أولاً: لمحة مختصرة عن التركيبة الاجتماعية

المجتمع الليبي بتركيبته الحالية، من بين المجتمعات التي تنخفض فيها عناصر الاختلاف بين مكوناته الاجتماعية، الغالبية تنسب أصولها للقبائل العربية، الجماعات التي تحمل بعض الصفات الخاصة محدودة (الأمازيغ والطوارق والتبو)، ونسبتها بين السكان صغيرة، معظم السكان من المسلمين والغالبية على مذهب الامام مالك.

حيث يمكن وصف المجتمع الليبي بأنه مجتمع قبلي؛ بمعنى أن القبيلة فيه ولزمن قريب كانت أهم بنياته الاجتماعية، وعلى الرغم من تعرضها خلال السنوات الأخيرة، إلى منافسة مع هياكل اجتماعية جديدة، إلا أنها لا تزال تحتفظ بموقع متميز داخل البناء الاجتماعي للمجتمع الليبي، والقبيلة كما ينظر اليها محلياً، عبارة عن عدد من الأسر النووية والأسر الممتدة، ترتبط ببعضها على الأقل في أذهان أعضائها بأصل واحد (أب او جد)؛ وأسر أخرى تنتسب إلى القبيلة عن طريق علاقات المصاهرة، أو حتى بهدف الاحتماء، وتؤلف مجموعة من الأسر العشيرة، ومن مجموعة العشائر المرتبطة ببعضها تتكون البطن، ومن مجموعة البطون تتكون القبيلة. **(التير، 2021م، ص16)**

تختلف القبائل في ليبيا من حيث الحجم والمكانة بين بقية القبائل، وطبيعة الأرض التي تعيش عليها وتستغلها؛ إذ تملك كل قبيلة كبيرة مساحة من الأرض باسمها، وملكية معترف بها من قبل القبائل المتواجدة في موقع جغرافي بعينه، وإذا سلطنا الضوء على أهم مسارات التفاعل الاجتماعي في داخل هذه التركيبة، لوجدنا أن درجة قوتها أو ضعفها تتصل اتصالاً مباشراً مع تراتبية الوحدات التي ذكرناها (الأسرة النووية والأسرة الممتدة والعشيرة والقبيلة)، وإذا حاولنا قياس حالة من حالات التأييد أو الالتزام أو الولاء مثلا، لوجدنا أن قوة كل واحدة منها لدى الفرد ترتبط بمدى قربه أو بعده عن هذه الوحدات. فأقوى درجات ولاء الفرد لأسرته الصغيرة ثم الممتدة ثم العشيرة ومن بعدها القبيلة، الشيء نفسه يحدث في حالات الصراع أيضاً، حيث يعج التاريخ

الليبي، قبل ظهور الدولة الوطنية، بأخبار النزاعات والحروب القبلية، وكانت أغلبها بسبب الاعتداء على الأرض، أو على موارد المياه، لذلك احتاجت القبائل إلى عقد اتفاقات مع قبائل أخرى، لكي تتعاون وتتكاثف وقت السلم، ولتساند بعضها أثناء الحروب القبلية وفي غالبية الأحيان، يقوم بعض حكماء القبائل بعقد صلح بين القبائل المتحاربة، ولكن حدثت في أحيان أخرى أن اضطرت القبيلة التي هزمت في حرب قبلية إلى الهجرة، والالتجاء الى إحدى البلدان المجاورة. **(التير، المرجع السابق، ص 17).**

والنسيج الاجتماعي في ليبيا يتشكل من عدة قبائل متآلفة وتتعايش فيما بينها في مناخ السلم الأهلي، الذي وفر أرضية اجتماعية وثقافية محافظة ومتضامنة، بعيداً عن أي نوع من أنواع النزاع أو الفوضى، ترتبط فيه القبائل رغم تعددها بعلاقات مصاهرة ومصالح متينة يصعب اختراقها أو تمزيقها، على الرغم من التحولات السريعة في نمط العيش، وعلى رغم التحضر الذي عرفه السكان، فإن المجتمع الليبي ظل رهين تركيبة قبلية. فالقبيلة كمرجعية سوسيو ثقافية ظلت تمثل هوية ضاغطة، وان ظلت تتحرك تحت أغطية عديدة متراوحة بين الكمون والظهور ووجدت لها مكانتها في بناء الدولة **(أبوغازي، 2020م، ص53).**

ثانياً: خصائص البناء الاجتماعي للمجتمع الليبي

ينظر إلى البناء الاجتماعي لأي مجتمع على أساس أنه نسق من الأبنية الاجتماعية المتميزة فيما بينها ورغم انفصالها واختلافها في بعض الأحيان، إلا أنه يوجد فيما بينها بعض العلاقات المتشابكة وهي التي تعطي للمجتمع وحدته البنائية التي تختلف عادة عن غيرها من المجتمعات الأخرى ولذلك فأن البناء الاجتماعي يتضمن مجموعة من الخصائص منها:

1. **مبدا الاستمرار:** في الزمن وينطبق ذلك على المكونات الثقافية للمجتمع الليبي، العرب، الأمازيغ، الطوارق، التبو التي تؤلف البناء الاجتماعي لهذا المجتمع.
2. **العلاقات التايثة والمستمرة:** بين المكونات الثقافية المكونة للمجتمع الليبي تلعب دوراً مهماً في الحياة الاجتماعية؛ بكونها تتمتع بدرجة عالية من القدرة على البقاء في الزمن لفترات طويلة تستطيع أن تحتفظ فيه بكيانها المتمايز وثقافتها ومقوماتها الأصلية، على الرغم ما قد يطرأ على البناء الاجتماعي والعلاقات القائمة من حين لأخر من التغيرات السكانية؛ بسبب الولادة أو الهجرة أو الوفاة أو الزواج أو الثورات التي تؤدي إلي التغيرات الاجتماعية في البناء الاجتماعي في أي منطقة من العالم.
3. **العامل الديني:** من المتعارف عليه أن الشعب الليبي مسلم ولا يوجد فيه أي ديانات أخرى غير الدين الإسلامي، الذي يحث على التكافل والتعاون بين أبناء المجتمع وهذا له دور في استقرار البناء الاجتماعي للمجتمع الليبي.
4. **العامل التاريخي:** يعتبر العامل التاريخي أحد العوامل المهمة حيث أن سكان ليبيا كانوا يعانون من براثن الاستعمار الإيطالي الذي احتل بلادهم واستولي على أراضيهم وأملاكهم لذلك أدي وجود الاستعمار إلى التكافل والتعاون بين المواطنين وزيادة اللحمة الوطنية واتحاد المكونات الثقافية.
5. **العامل السكاني:** إن فئة عدد السكان في ليبيا خلقت نوعا من التجانس والتماسك ساهم في المحافظة على البناء الاجتماعي واستمراره واستقراره. **(مرجع سبق ذكره، قشوط، 34ـ35).**

ثالثاً: العناصر التي يتكون منها السكان في ليبيا

يتشكل البناء الاجتماعي والتركيبة الاجتماعية للمجتمع الليبي من مجموعة من العناصر، تعايشت وتصاهرت عبر السنين، وكونت مجتمع متماسك له مميزاته التي تميزه عن غيره من المجتمعات الأخرى وتتمثل هذه العناصر فيما يلي:

1. **العرب:** هم الأكثرية العظمى، وقد دخل العنصر العربي إلى البلاد على دفعتين؛ أثناء الفتح الإسلامي في القرن السابع ميلادي يوم تم فتح البلاد على يد عمرو بن العاص حيث استقر عدد من العرب في المنطقة، ثم أثناء انتقال قبائل بني هلال وبني سليم في القرن الحادي عشر الميلادي، حيث استقر عدد من بطون هاتين القبيلتين في المنطقة، ويقل العرب في الغرب بينما يكثرون في برقة، وتتخذ بعض القبائل العربية حياة الارتحال من مكان إلى آخر وراء الكلأ والماء، وتوجد بطون العدد من هذه القبائل في مصر.
2. **-البربر:** وقد كانوا في البلاد قبل الفتح الإسلامي، وينتشر البربر في ولاية طرابلس وخاصة في المدن الغربية منها مثل: زوارة و يفرن وغيرها من مدن الجبل الغربي، حيث معظمهم المذهب الإباضي، ويعيشون مستقرين في المدن والواحات ولا يتنقلون مطلقاً، كما أن لهم لغة خاصة يتكلمونها فيما بينهم، إضافة إلى اللغة العربية التي يجيدونها.
3. الطوارق: وهم التوارك هكذا أطلق عليهم المسلمون الأوائل، حيث أنهم تركوا الإسلام بعد أن اعتنقوه، ولكنهم فيما بعد حسن إسلامهم، ينتشرون في الصحراء، ويسمون أيضا " بدو الصحراء "، وهم طوال القامة سمر البشرة، يتركزون في ولاية فزان. **(شاكر، 1972م، ص61ـ62).**
4. **الزنوج:** هناك عائلات كثيرة موزعة في عموم ليبيا تعود إلى قبائل زنجية بعضهم جاء في فترات تاريخية قديمة، عبر تجارة الرقيق ثم تحرروا بعد انتهاء هذه التجارة، وهم موزعون في معظم أرجاء ليبيا وخاصة الجنوب.
5. **اليهود:** يعود أول وجود لليهود في ليبيا الحالية إلى ما قبل الميلاد بحوالي 312عام، وتاريخياً فإن البعض منهم قد جاء قديماً من فلسطين ومنهم من يعود إلى الهجرات التي قدمت من الأندلس بعد طرد المسلمين واليهود منها.
6. **ليبيون من أصول تركية:** يرجع البعض الدخول الملحوظ للأتراك إلى ليبيا في القرن العاشر الهجري، ودخل البعض منهم إلى ليبيا في القرن السادس هجري مع القائد قراقوش، ويشار إليهم أحيانا بالكراغله.
7. **ليبيون من أصول يونانية أو إغريقية:** وهم من الجماعات العرقية الليبية قليلة العدد، وهم مسلمون ويعودون إلى أصول إغريقية، ويشار إليهم أحياناً بالكريتليين نسبة إلى قبيلة كريت اليونانية، وموجودون في عدة مدن ليبية مثل بنغازي وطرابلس وغيرها. **(أبوغزي، مرجع سبق ذكره، ص 53ـ54).**

رابعاً : أبرز انعكاسات الهجرة غير الشرعية على التركيبة الاجتماعية للمجتمع الليبي

للهجرة غير الشرعية العديد من الأثار والانعكاسات السلبية " فمن الناحية

الاجتماعية تؤثر الهجرة في العمليات والبني الاجتماعية، وفي شخصيات الأفراد والجماعات ففي الجماعات المستقرة يتسبب الانتقال من مكان إلي أخر في قطع الصلات والروابط الاجتماعية، في حين أن قدوم مهاجرين من الخارج كثيراً ما يدخل عناصر غير متجانسة ثقافياً وحضارياً مع الجماعات المستقرة التي قدموا إليها. **(على، مرجع سبق ذكره، ص 206).**

وتلك الانعكاسات والأثار السلبية كثيرة قد يصعب حصرها في بحث أو دراسة بعينها، وفي هذا البحث تم التركيز على الانعكاس الذي تسببه الهجرة الغير شرعية والمهاجرين غير الشرعيين على التركيبة الاجتماعية والبناء الاجتماعي في المجتمع الليبي بشكلاً عام ومن بين تلك الانعكاسات ما يلي:

1.التغير الاجتماعي

التغير ظاهرة من الظواهر الاجتماعية التي يصاحبها نمو وتحول في حياة الإنسان وظروفه المعيشية وانتقاله من واقع اجتماعي في موطنه الأصلي إلى واقع جديد بمجتمع المهجر خاصة وانه يحمل معه قيماً وتقاليد وطباعاً خاصة به، تحددها ثقافته المحلية لتمتزج في الغالب مع الثقافة السائدة في مجتمع المهجر، فيجعل منها جماعات ذات قيم جديدة وتقاليد ممزوجة بين ثقافة المجتمع الأصلي ومجتمع الوصول، وهذا بطبيعة الحال يؤثر في البناء الاجتماعي والنظام القيمي والثقافي، ومن ثم في التنشئة والعلاقات والأدوار الاجتماعية، حيث ينعكس هذا على الفرد المهاجر في معرفة درجة التكيف الاجتماعي الذي تحققه والتعبير الاجتماعي المحيط بالفرد مما يسبب بعض المشاكل التي تعيق تفاعله مع مجتمع الوصول ونتيجة لتمسك المهاجر بقيم وتقاليد مجتمعه الأصلي يحدث عدم التوافق بين ثقافتي مجتمع الأصلي ومجتمع الوصول ،لذلك فالهجر الوافدة تؤثر على التركيبة السكنية وعلى الهوية الاجتماعية والثقافية وتساهم في تغير نسق القيم الاجتماعية بالمجتمع الليبي. **(المفترش، 2019م، ص 98).**

وفي هذا الصدد من أكدت نتائج أحد الدراسات التي أجريت حول موضوع الهجرة توصلت الدراسة إلي أن " الهجرة المصرية قد أترث في البناء الاجتماعي والثقافي للمجتمع الليبي وعلى عادات المجتمع وتقاليده، وذلك من خلال وجود مجمعات سكانية خاصة بهم، وهي مباني عشوائية داخل الاحياء السكانية والتي تكثر فيها في الغالب تجارة الممنوعات، وكذلك ظهور بعض العادات والثقافة التي يغلب عليها الطابع المصري؛ مثل مقاهي الشيشة التي لم تكن موجودة من قبل، كذلك ظهور وبعض الاكلات التي تسوق في المحلات والمقاهي، بالإضافة إلي بعض المصطلحات وكلمات باللهجة المصرية في المجتمع الليبي، كذلك أثر على تركيبة السكان وظهور أشخاص يحملون الهوية الليبية ويتكلمون اللهجة المصرية وعاداتهم وتقاليدهم مصرية، وهم موجودون في اغلب المدن الليبية". **(اشنيبو، مرجع سبق ذكره، ص157).**

2.الاخلال بالتوازن الديموغرافي والسكاني

" والذي يعد من أخطر المشكلات والانعكاسات الناجمة عن الهجرة غير الشرعية في ليبيا، في ظل الانتشار الواسع لمختلف الاجناس من المهاجرين حيث يتواجد حسب تقرير المنظمة الدولية للهجرة أكثر من 44 جنسية في ليبيا، وهو ما يؤثر في الأمن الاجتماعي والثقافي للسكان المحليين جراء أقليات بشرية دخيلة، ذات هويات متعارضة ثقافياً مع عادات وتقاليد السكان الأصليين، فالعادات التي جاء بها المهاجرون أوجدت قيماً جديدة وثقافات غريبة عدها المجتمع الليبي مخالفة لقيمه وعاداته مثل التسول والسحر والشعوذة والدعارة وتجارة البشر والمخدرات". **(شبيك، مرجع سبق ذكره، ص132)**

فعندما يتزايد توافد المهاجرين غير الشرعيين إلي دولة ما فبالتالي سيؤدي ذلك إلي اختلال هيكلي في نوعية الهرم السكاني الموجود وتركيبته، وسيكون من نتائج هذا الاختلال في التركيبة السكانية تراجع نسبة عدد السكان الاصليين من إجمالي عدد السكان، والذي سيقابله ارتفاع شديد في عدد الأجانب والوافدين، وهذا التفوق الكمي لعدد المهاجرين والاجانب يصاحبه أنتشار أفقي في عاداتهم وتقاليدهم ولغاتهم الاصلية على حساب ما هو محلي، إضافة إلي أنتشار رأسي لتجمعاتهم الانسانية وسوف تكون لهذه التحولات (الهيكلية) عواقبها الوخيمة في المستقبل، إذ سيشعر السكان الأصليون بتراجع ميزاتهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، التي كانوا يتمتعون بها في الماضي وبمرور الوقت سوف تتزايد مطالب هؤلاء الأجانب بالمزيد والكثير من الحقوق والاستحقاقات، كما أنهم سيطالبون بالمساواة مع المواطنين الأصليين، وهو ما سيقود إلي صراعات محلية على المدي البعيد، والتي قد تتطور إلي صراعات مسلحة أو إلي حروب محلية أو دولية وذلك من خلال تدخل بعض الدول لمصلحة بعض الجاليات التابعة لها . **(مجموعة مؤلفين، 2019م، ص830-831).**

وهذا لأمر موجود بالفعل وخاصة في بعض المناطق الجنوبية من ليبيا، والتي حدث فيها بعض التغير الديموغرافي بالفعل، نتيجة ارتفاع عدد المهاجرين غير الشرعيين من دول الجوار الافريقي، وتزويرهم لبعض الوثائق الشخصية من أجل انتسابهم لبعض القبائل الليبية في تلك المناطق، كذلك ظهور بعض الفئات والجماعات التي تستنجد ببعض المنظمات الدولية والحقوقية من أجل منحهم الجنسية الليبية والدفاع عنهم وتمكينهم لبسط نفوذهم في تلك المناطق والقرى التي استقروا بداخلها.

الزواج من الأجانب

" تؤدي الهجرة غير الشرعية إلى بروز ظاهرة الزواج من الأجانب، نتيجة بحث المهاجر غير الشرعي عن مبرر مشروع يضمن له البقاء ووجود داخل الدولة، فيتزوج من نساء البلد وغالباً ما ينتج عن هذا الزواج إنجاب، وبعد ذلك يتم الطلاق أو الاختفاء، وبذلك تظهر مشاكل الزواج من الأجانب مثل المشاكل الخاصة بنسب الأطفال والإعالة والجنسية وما إلى ذلك". **(شبيك، مرجع سبق ذكره، ص134).**

وهذا النوع من الزواج نجده في الغالب غير قانوني ولا يتبع الإجراءات القانونية التي فرضتها الدولة الليبية في موضوع الزواج الليبية من أجنبي، أي يحدث دون الرجوع لوزارة الشؤون الاجتماعية ودون أخذ الموافقة الأمنية من الجهات ذات الاختصاص في الدولة الليبية، الأمر الذي يجعله غير قانوني وينتج عنه في بعض الحالات أطفال مجهولي النسب أو أطفال بدون عائل.

تغيروظائف الأسرة

ومن الأثار الاجتماعية والانعكاسات السلبية أيضاً والتي أشار إليها مصطفي كاره" أن البناءات المجتمعية والمؤسساتية تتأثر بظاهرة الهجرة في البلاد المصدرة للهجرة وفي البلاد المستقبلة لها، ولعل الأسرة في البلاد المصدرة للهجرة أول المؤسسات الاجتماعية التي تتأثر بالهجرة، والذي يظهر بوضوح في تغير وظائفها نتيجة غياب رئيسها وما يتبع ذلك من تولي رئاسة الاسرة إلى تداعيات هذا الوضع على تربية الأبناء والعلاقات الاجتماعية مع بقية الأقارب. " **(كاره، 2015م، ص8).**

انتشارالجريمة

" ارتفاع معدلات الجريمة إذ تشكل جرائم الأجانب في المجتمع الليبي قرابة52,45%من أجمالي معدلات الجرائم المرتكبة في مدينة الكفرة على سبيل المثال". **(المفترش، مرجع سبق ذكره، ص98).**

وانتشار الجريمة من قبل بعض المهاجرين الغير شرعيين أصبح من المواضيع الناشئة التي أصبح لها انتشار ملفت للنظر، خصوصاً من بعض عاملات ومدبرات المنازل، فالكثير من جرائم السرقة وقعت بفعل هذه الفئة التي تم استجلابها إلى ليبيا بطرق غير نظامية وغير شرعية وبوثائق قد تكون مزورة، مما سهل عمليات السرقة والقيام بالجرائم المختلفة دون محاسبة.

ظهور شبكات تهريب البشر

" لقد شهدت ليبيا مولد شبكات سرية متخصصة في تهريب المهاجرين الأفارقة وغير الأفارقة من الجنسيات الأخرى إلى إيطاليا وأشبانيا، حيث تتعامل مع هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين بطريقة غير إنسانية وتعتبرهم سلعة بشرية ولها تقنياتها وأساليبـها حيث كونت هذه العصابات أموالاً طائلة من خلال ممارستها هـــذا النشاط ". **(حامد، 2013م، ص167).**

وهذا النوع من التجارة يخالف تعاليم الدين الإسلامي ويخالف المعايير والقيم التي يمتاز بها المجتمع الليبي، الذي يحكمه الدين والعادات والتقاليد التي تحث على احترام أدمية الانسان، وتنهي عن أتباع الأساليب والوسائل المحرمة في كسب المال، والتي من بينها تجارة البشر التي تتخللها العديد من الانتهاكات والجرائم التي ترتكب في حق المهاجرين الغير شرعيين من قتل ونهب وسرقة للأموال.

انتشار الأمراض

ومن بين الانعكاسات والأثار التي قد تكون دخيلة بعض الشي عن تركيبة المجتمع الليبي، هو انتشار مرض المناعة المكتسبة الإيدز بين العديد من المهاجرين الغير شرعيين، من الجنسين الذكور والإناث، نتيجة تمركزهم وإقامتهم في تجمعات عشوائية وبأعداد كبيرة دون قيود شرعية تنظم علاقتهم ببعض، مما يتسبب في انتقال العدوي بين عدد كبير منهم، والذي بدوره قد ينتقل لبعض الاسر الليبية التي تستعين ببعض النساء الحاملات للمرض للمساعدة في الأعمال اليومية وتربية الأبناء، أو الأفراد الذين يتعاملون معهم بشكل قد يكون غير مدروس.

الخوف من الأجانب

لا يمكن التحدث عن أثر وانعكاس الهجرة غير الشرعية من النواحي الاجتماعية دون التعرض لموضوع التخوف من الاجانب، إذ أن هناك نسبة كبيرة من الناس في أي بلد يخشون أو يرهبون الأجانب، دون معرفة الاسباب لذلك بدقة، ومن حيث الظاهر فإن الناس يرتابون من الأجانب بحكم الاختلاف عما ألفوه من حيث اللون واللغة وهذا الارتياب والتخوف ينطبع نفسياً عند الأشخاص بمجرد رؤيتهم أخرين، وبالتحديد من أجناس وسلالات مختلفة، وهذه الميول النفسية عللها الناس بانطباعات سلبية تشكلت لآراء سياسية مألوفة. **(محمود، 2007م، ص234).**

وهذا الأمر يرتبط ارتباط وثيق بقيم وضوابط المجتمع وأساليب التربية في المجتمع الليبي، فهناك العديد من الأسر وخاصة تلك الأسر التي تعيش ضمن تركيبة أسرية وقبلية محكمة ترفض أو تتخوف من أي شخص دخيل وترفض التعامل معه، وهذا الأمر قد يحدث قلق وإحساس بالدونية من قبل الشخص الاجنبي المهاجر والذي قد يدفعه للقيام بأعمال غير متوازنة كردة فعل عن التجاهل وعدم القبول.

انتشار جرائم الإرهاب

" لقد صاحب الهجرات غير الشرعية جرائم ارتبطت بالإرهاب وجرائم الاتجار بالبشر وتهريب المخدرات، وتهريب السلاح، ودخول المهاجرين في النزاعات المسلحة، بسبب الجرائم الاقتصادية، وغسل الأموال، والسطو المسلح، وجرائم الدعارة، وجرائم التزوير والتزييف، وانتشار ظاهرة التسول والسرقة. **(أبوزيد، 2019م، ص82).**

نتائج البحث

من خلال الاطلاع على الادبيات النظرية لهذا البحث ومن خلال نتائج الدراسات السابقة فقد توصلت الباحثة لجملة من النتائج كانت كالتالي:

1. الموقع الجغرافي لليبيا كان له أثر كبير في جذب المهجرين غير الشرعيين إليها.
2. أتساع الرقعة الجغرافية لليبيا، وعدم القدرة على السيطرة على كل المنافذ البرية كان له أثر في تدفق المهاجرين غير الشرعيين من دول الجوار الأفريقي.
3. انتشار الرشوة والفساد في بعض الجهات العامة مثل مصلحة الأحوال الشخصية وبعض الدوائر الحكومية، ساهم في إيجاد انعكاسات سلبية على التركيبة الاجتماعية للمجتمع الليبي، منها التزوير في الأوراق الثبوتية.
4. قلة التوعية الاجتماعية من قبل مؤسسات الدولة بخطورة التعامل مع المهاجرين غير الشرعيين وخاصة فيما يتعلق بموضوع الزواج وموضوع العمل مما كان له انعكاس سلبي على التركيبة الاجتماعية للمجتمع الليبي.
5. عدم وجود متابعة دورية ومتشددة للعمالة الوافدة المتواجدة على كافة الأراضي الليبية لتأكد من سلامة أوراقهم وإقامتهم.
6. احتضان بعض الأسر والقبائل والمدن لتجار الهجرة غير الشرعية، وللمهاجرين غير الشرعيين كان أحد أسباب انتشارها، واعطاءها طابع الشرعية والقبول الاجتماعي، الأمر الذي قد يساهم في خلق أعمال وأفكار لا تمت للبناء والتركيبة الاجتماعية للمجتمع بصلة.
7. هناك تغير اجتماعي يحدث ببط داخل المجتمع الليبي قد يطال بعض القيم والعادات والتقاليد المتعارف عليها في حال لم يتم الانتباه إليه وتفادي انعكاساته على المجتمع الليبي.

قائمة المراجع

أولاً: المصادر

1. قاموس المعاني الجامع، https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%A3%D9%86%D8%B9%D9%83%D8%A7%D8%B3

القوانين

القانون رقم 6، 1987م بشأن تنظيم دخول الأجانب إلي ليبيا.

الكتب

1. السيد السيد عبد العاطي، (2006م) علم اجتماع السكان، الازاريطة، دار المعرفة الجامعية.
2. محمود أحمد علي، (2007م) مقدمة في علم السكان، ليبيا، دار الكتب الوطنية.
3. . فرج أمير يوسف، (2012م) الهجرة غير الشرعية طبقاً للواقع والقانون والموائيق والبروتوكلات الدولية، القاهرة ، دار الحديث،

4. الرياني على محمد ، (2021م) الهجرة غير القانونية بين ضغط القادمين والمتاجرين بالبشر-المشاكل والأثار على المجتمع الليبي، ليبيا، مركز الدراسات الاجتماعية.
5. الأصفر عبد العزيز أحمد واخرون، (2010م) الهجرة غير المشروعة الانتشار والاشكال والأساليب المتبعة، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
6. عواد رياض، (1995م)، هجرة العقول، بيروت، دار الملتقي.
7. عزت الشيشيني حمد وآخرون، المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، الأردن، الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014م.
8. الشهاوي طارق عبد الحميد، (2009م) الهجرة غير الشرعية (رؤيا مستقبلية) الإسكندرية، دار الفكر الجامعي.
9. شكري علياء وآخرون، (1994م)، دراسات في علم السكان، سلسلة علم الاجتماع المعاصر، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
10. الفيل محمد رشيد، (2000م)، الهجرة وهجرة الكفاءات العلمية العربية والخبرات الفنية أو النقل المعاكس للتكنولوجيا، عمان، دار مجدلاوي.
11. كاره مصطفي، (2015م)، الهجرة غير الشرعية، طرابلس، ندوة أكاديمية الدراسات العليا.
12. التير مصطفي عمر (2021م)، إضاءات على ليبيا المعاصرة، (الدولة والمجتمع في ليبيا قبل 17 فبراير 2011م وبعدها: مقاربة سوسيولوجية) تونس المعهد الدولي للأبحاث حول المغرب العربي.
13. قشوط مختار خليفة، (ب، د، س) حول المجتمع الليبي، ليبيا، دار العالمية للطباعة والدعاية والاعلان.
14. شاكر محمود، (1972م) مواطن الشعوب الإسلامية في أفريقيا، لبنان، دار لبنان للطباعة والنشر.
15. الورفلي ونيسة الحمروني، (2016م)، الهجرة غير الشرعية في دول غربي المتوسط، (دراسة التجمع الإقليمي 5+5)، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي.
16. حمادي يونس حمادي، (2010م)، مبادئ علم الديمغرافية، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع.
17. مجموعة مؤلفين، (2019م) لماذا يهاجر الشباب؟ (بحوث في إشكاليات الهجرة والمستقبل)، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

الرسائل العلمية

1. الناني إبراهيم الصادق، (2012م)، الهجرة غير الشرعية إلى أوربا عبر ليبيا – الأثار الاجتماعية والاقتصادية على المجتمع الليبي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة المنصورة، كلية الأداب، قسم علم الاجتماع.
2. سعد إبراهيم مصطفي إبراهيم ،" الهجرة غير الشرعية في ليبيا خلال الفترة من (2011-2016م) أسبابها وطرق مكافحتها – دراسة تطبيقية لبعض المدن الليبية"، (2022م)، رسالة ماجستير غير منشورة، الاكاديمية الليبية، مدرسة العلوم الإنسانية، قسم الجغرافيا.
3. فتحي محمد اشنيبو، (2015م)، العوامل الاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية وتأثيرها على المجتمع الليبي – دراسة ميدانية للمهاجر المصري إلي ليبيا، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية، مدرسة العلوم الانسانية، قسم علم الاجتماع.
4. عبدالرزاق عبدالله عوض، (2007م)، الهجرة الوافدة وعلاقتها بتغير بعض القيم الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، سرت، جامعة التحدي، كلية الأداب والتربية.
5. نبيل أبوغازي، القبيلة وتحديات بناء الدولة في ليبيا، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2020م.
6. دليلة مصباح حامد، (2013م)، الاثار الاجتماعية والثقافية للعمالة الوافدة في المجتمع الليبي، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة عين شمس، كلية الأداب، قسم الخدمة الاجتماعية.
7. موساوي موربيحة، خلادي شانز، (2018م)، الحدود الفاصلة بين الحق في اللجوء والهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عبدالرحمن ميرة، الجزائر.
8. محمد إمحمد أبوزيد، (2019م)، الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي (2011-207م) ، رسالة ماجستير غير منشورة، الأردن، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأداب والعلوم.

البحوث المنشورة.

1. الكوت البشير، (2017م)، الهجرة غير القانونية إلي ليبيا وتأثيرها في الأمن القومي الليبي، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات مجلة السياسات والاستراتيجيات، ليبيا، العدد2.
2. شبيك سعاد فرج ، (2023م)، الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي ، مجلة كلية الأداب ، جامعة بنغازي، العدد 55.
3. أبوخشيم مصباح وآخرون، (2014م)،أسباب ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا إلى أوربا (المقترحات والحلول)، المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والإنسانية المتقدمة.
4. المفترش على عبدالله ، (2019م)، الهجرة غير الشرعية وأثارها الاجتماعية والاقتصادية على المجتمع الليبي، بحث منشور، مجلة علوم التربية، العدد الثالث، الجمعية الليبية للمناهج واستراتيجيات التدريس.
5. الأصفر أحمد، (2010م)، الهجرة غير المشروعة، الانتشار والاشكال والأساليب المتبعة ، ورقة علمية حول مكافحة الهجرة غير المشروعة ، جامعة نايف للعلوم الأمنية، السعودية.

التقارير

الأمم المتحدة، الجمعية العامة، تقرير الهجرة الدولية والتنمية، 2016م.